الجريمة ومرتكبيها في الجزائر العاصمة

-دراسة في الاتجاهات الإحصائية –

"Crime and Its Perpetrators in the Capital of Algeria

- A Study on Statistical Trends"

سالم عماري[*1]، محمد صالي[2]

[1، 2]جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

[1، 2]مخبر علم النفس العصبي والاضطرابات المعرفية والاجتماعية والعاطفية

تاريخ الاستلام : 2023-11-22؛ تاريخ المراجعة : 2024-03-13 ؛ تاريخ القبول : 2024-09-09

ملخص:

إن الغاية التي نطمح إليها من خلال هذه الورقة البحثية تتبع تطور الظاهرة الإجرامية ومستوياتها خلال فترات زمنية مختلفة في احدى مدن الجزائر الكبرى) ولاية الجزائر العاصمة (بالاعتماد على عرض وتحليل مختلف المعطيات الإحصائية الرسمية المقدمة لنا من طرف المديرية العامة للأمن الوطني وكذلك قيادة الدرك الوطني.

كما تهدف الدراسة على الوقوف عند الاختلاف في حجم الجريمة أيضا ونوعها باختلاف بعض الخصائص الديموغرافية لمرتكبي الجرائم في الجزائر العاصمة بمختلف مقاطعاتها وتطورها عبر الزمن وأيضا تهتم بكيفية توزعها فأنماط الجرائم متعددة ومختلفة فجرائم القانون العام المقصود منها تلك الجرائم التي تتضمن جرائم الاعتداء على الأشخاص مثل القتل العمدي، الضرب والجرح العمدي، التهديد، السب والشتم، وجرائم الاعتداء على الأسرة والآداب العامة والجرائم المرتكبة ضد الممتلكات مثل السرقة بشتى صورها، والتخريب، الحرق، و الجرائم الاقتصادية و المالية كالتهريب الجمركي والتزوير الخ .اما الجرائم المتعلقة بالمساس بالشيء العمومي فتتمثل في جرائم ضد الأمن العمومي وأمن الدولة _ جرائم ضد النظام العمومي وسلطة الدولة وقوانينها .وهذا يكون بقراءة وتحليل ومناقشة المعطيات خلال السنوات الأخيرة.2016-2022

الكلمات المفتاحية :الجريمة، الإحصاء الجنائي، أنماط الجرائم، حجم الجريمة، الخصائص الديموغرافية.

Abstract:

The aim of this research paper is to track the evolution of criminal phenomena and their levels over different time periods in one of the major cities of Algeria (Algiers Province). This will be accomplished by relying on the presentation and analysis of various official statistical data provided by the General Directorate of National Security and the National Gendarmerie Command.

The study also aims to examine the variation in the volume and types of crimes based on different demographic characteristics of offenders in Algiers, Algeria's capital city, across its various districts and their evolution over time. It also focuses on how these crimes are distributed. The types of crimes are diverse and encompass public law offenses, including crimes involving attacks on individuals such as intentional homicide, assault, threats, slander, and defamation. It also covers crimes against families, public morals, and property crimes like theft in its various forms, vandalism, arson, as well as economic and financial crimes such as customs smuggling and forgery. Crimes related to encroaching on public property are represented by offenses against public security, state security, crimes against public order, and the authority of the state and its laws. This will be achieved through the examination, analysis, and discussion of data from the past years (2016-2022).

Keywords: crime, criminal statistics, crime patterns, crime volume, demographic characteristics.

- تمهيد :

تعد ظاهرة الجريمة من الظواهر التي تواجه جميع البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء بما فيها الجزائر، حيث سجلت هذه الأخيرة تأخرا واضحا في مجال الدارسات الاجتماعية عموما وبعض التخصصات)كعلم السكان (التي لا تزال تعد من مجالات البحث التي لم تسعها الدراسة العلمية، حيث أن هذا المجال من الدراسات خصوصا الأكاديمية منها كان مغيبا لفترة طويلة، ولم يتم تناول هذه الظواهر و المواضيع إلا في السنوات الأخيرة، وهذا راجع للعديد من الاسباب، مما أفرز صعوبة لدى الباحثين والمهتمين بهذا المجال، و بالأخص صعوبة الحصول على البيانات والإحصاءات المطلوبة من الجهات المختصة و التي تساعد في تحليل الظاهرة و دراستها من مختلف الجوانب.

لكن الحديث عن موضوع الجريمة اليوم و عن مرتكبيها وحجمها و توزيعها يفرض على الباحث أن يتحمل كل المسؤولية والأخذ بعين الاعتبار فعل الجريمة وما يصاحب هذا الفعل من نتائج وخيمة تكون آثارها سلبية على الفرد والجماعة، فقد أصبح موضوع الجريمة اليوم في الجزائر من المواضيع التي فرضت نفسها في الساحة الاكاديمية كمواضيع مهمة للدراسة العلمية وهذا يبدو واضحا من خلال ما تقدمه اليوم وتكشف عليه أجهزة الدولة من أرقام مرعبة يوميا، و من هذا المنطلق سنقوم بعرض هذه الدراسة و التي هي دراسة إحصائية حول الجريمة في الجزائر وبالضبط الجزائر العاصمة ومن خلالها سنتطرق إلى التعرف على الاختلاف في حجم الجريمة ونوعها باختلاف الخصائص الديموغرافية والمكانية لمرتكبي الجرائم وتطورها.

I -1. الإشكالية: ازدادت أهمية الإحصاء بشكل ملحوظ في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، خاصة في ميدان علم الإجرام .لم يعد الإحصاء مقتصرًا على المجالات العلمية التي تعتمد على الأرقام، مثل الاقتصاد والتجارة .بل أصبح له دور بارز في علم الإجرام، وذلك نتيجة للتقدم الكبير في وسائل وأدوات التحليل الإحصائي.

فقد سمحت هذه التقنيات الحديثة لأجهزة العدالة الجنائية بمعالجة الكم الهائل من المعلومات المتنوعة وتحليلها بكفاءة .وقد أتاح ذلك استخلاص مؤشرات إحصائية ذات دلالة علمية وتطبيقية، تساعد في قياس حجم الجريمة، والكشف عن طبيعتها وأسبابها ودوافعها .كما تساعد في تحديد اتجاهات التغير في مستوى الجريمة، وتوضيح آثارها وتأثيراتها على الفرد والأسرة والمجتمع.

وبما أن الإحصاءات في مجال الجريمة تظهر تنوعها وتعدد أشكالها في العديد من دول العالم، فإن هذا يضع المجتمعات أمام تحديات كبيرة تتطلب التصدي لها ومواجهتها بوسائل وسبل متعدد

تشهد الجزائر كغيرها من دول العالم تناميا في ظاهرة الإجرام، إذ تصدرت جرائم الاعتداء على الأشخاص والممتلكات و أيضا جرائم المخدرات معظم القضايا التي تعرفها المحاكم الجزائرية عبر التراب الوطني، لاسيما في بعض المدن الكبرى من بينها الجزائر العاصمة وهذا ما تبرزه الإحصائيات الرسمية الصادرة عن المصالح الأمنية، ومن هنا وعلى هذا الأساس نسعى من خلال هذا العمل إلى تتبع تطور ظاهرة الإجرام في الجزائر وبالضبط بالجزائر العاصمة انطلاقا من العوامل المؤثرة أو الدافعة بالأفراد إلى ارتكابها من خلال دراسة تحليلية من واقع الإحصائيات الرسمية، وعليه نطرح التساؤل الاتي:

- **ما هو حجم الجريمة في الجزائر العاصمة، وما هي اهم مسبباتها؟**

ولفهم أعمق لهذا السؤال توجب علينا طرح التساؤلات التالية:

- ما هي أهم أنواع الجريمة الأكثر ارتكابا وتواجدا في الجزائر العاصمة؟
- ما العوامل التي تتحكم في الجريمة من حيث الكم والنوع؟
- ما هي أهم الاتجاهات التي تسلكها الظاهرة الإجرامية في ولاية الجزائر العاصمة .

I -2. أهداف الدراسة :تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على أنماط الجريمة الأكثر حضورا في الجزائر العاصمة.

- معرفة أهم الأسباب والعوامل الأكثر فاعلية والمؤدية لارتكاب الجريمة.
- تحديد اتجاهات الجريمة من خلال التعرف على حجمها باختلاف بعض الخصائص الديموغرافية في ولاية الجزائر العاصمة.

I- 3. تحديد المفاهيم :

I -3-1. الجريمة :

أ-التعريف اللغوي للجريمة: قال العلامة ابن منظور جرَم :الجَرْم :القطع، جَرَمه يَجْرِمه جَرماً :قطعه، وشجرة جريمة : مقطوعة. و الجَرْم :التعدي، والجُرم :الذنب، والجمع أجرام وجروم، وهو الجريمة، وقد جرم يجرم جرماً واجْتَرَمَ وأَجْرَم، فهو مُجْرِمٌ وجَرِيمٌ، وفي الحديث النبوي حيث روى البخاري ومسلم من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن (رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال : إِنَّ أَعْظَمَ المُسْلِمِينَ جُرماً من سأَلَ عَنْ شَيءٍ لَمْ يُحَرَّمْ عَلَيْه فَحُرِّمَ عَلى النّاس مِن أَجْلِ مَسْأَلتِه.

ب-التعريف الاصطلاحي للجريمة: ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك في العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء.

ج-التعريف القانوني للجريمة: لا شك أن تحديد مضمون الجريمة من الناحية القانونية أمرا مازال يكتنفه العديد من الصعوبات، ويرجع ذلك إلى نسبية هذه الفكرة وعدم ثبات المعايير التشريعية والقضائية والعرفية المحيطة بها، ورغم هذا فقد تمت صياغة العديد من التعريفات القانونية للظهرة الإجرامية على ضوء التشريع الجزائري الذي راعى كل النُظم والقيم السائدة في المجتمع الجزائري ومستمدة بطبيعة الحال من الدين الإسلامي.

حيث أن قانون العقوبات الجزائري لا يتضمن تعريفاً مباشراً للجريمة، مما أدى إلى اختلاف المختصين في القانون في تعريفها إلى ظهور اتجاهين :اتجاه شكلي، واتجاه موضوعي وسنرى فيما يلي كلا الاتجاهين:

الاتجاه الشكلي: يعتمد أنصار هذا الاتجاه في تعريفهم للجريمة على الربط بين الواقعة المرتكبة وبين القاعدة القانونية، ويعرفون الجريمة على هذا الأساس بأنها إما فعل يجرمه القانون، أو نشاط أو امتناع يجرمه القانون ويعاقب عليه.

الاتجاه الموضوعي: يعتمد أنصار هذا الاتجاه في تعريفهم للجريمة على إبراز جوهرها باعتبارها اعتداء على مصلحة اجتماعية.

د-تعريف الجريمة في قانون العقوبات الجزائري: إن كل من أحدث عمدا جروحا للغير أو ضربة أو ارتكب أي عمل آخر من أعمال العنف أو التعدي، وإذا ترتب على أعمال العنف الموضحة أعلاه، فقد أو بتر إحدى الأعضاء أو الحرمان من استعماله أو فقد البصر أو فقد إبصار إحدى العينيين أو أية عاهة مستديمة أخرى.

هـ-التعريف الاجتماعي للجريمة: مال البعض من العلماء إلى اعتماد التعريف الاجتماعي للجريمة بحسبان أن المجتمع هو وحده الذي يحدد أنماط السلوك التي تتعارض مع قيمه ومصالحه ومن ثم يُسقط عليها وصف الجريمة، وما تدخل المشّرع من بعد ذلك إلا لكشف تأثير الجريمة على المجتمع، فبهذا المعنى تكون الجريمة عبارة عن خروج عن معايير المجتمع أو عن قواعد الإجماع، أي القواعد التي يحدد ونحكم سلوك أفراده أو هي الأفعال التي تمثل خطرا وتجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين أفراد المجتمع أو هي كل مخالفة لمشاعر الولاء الاجتماعي.

I -3-2. التنميط (نمط الجريمة): ويقصد بالتنميط أيضا التصنيف وفقا لمعايير أو مجموعة من المعايير ويستخدم هذا المنهج في تصنيف العناصر الثقافية أو الجماعات الإنسانية، أو الجماعات المحلية كما يستخدم في عملية تنميط الجريمة والسلوك الإجرامي.

ويمكن الإشارة الى كثير من التصنيفات حسب اختلاف المعيار المستخدم في التصنيف على النحو الاتي:

- يمكن تصنيف الجرائم والانحرافات حسب معيار المصلحة الاجتماعية محل العدوان .

-يمكن تصنيف الجرائم والانحرافات حسب معيار تنفيذ الجريمة .

- يمكن تصنيف الجرائم والانحرافات حسب معيار الباعث الإجرامي .

- وهناك مجموعة أخرى من المعايير ومن أمثلة ذلك التصنيفات القانونية وأهمها:

* تقسيم الجرائم وفق معيار جسامتها .

* تقسيم الجرائم وفق درجة استمراريتها.

I -3-3. حجم الجريمة : المقصود منها عدد الجرائم أو القضايا المسجلة من طرف مصالح الأمن (شرطة –درك (وكذلك عدد الأشخاص المتورطين وعدد المودعين في الحبس خلال السنة في مختلف الجرائم التي يعاقب عليها القانون.

I -4. الإحصاء الجنائي : هناك طرق إحصائية لدراسة الجريمة نذكرها وفق ما يلي_:

I -1 -4. الطرق الإحصائية لدراسة الجريمة : ان الإحصاءات الجنائية هي بيانات إحصائية تقيس النشاط الإجرامي في بلد أو منطقة معينة، وتعتمد هذه الإحصاءات على طريقتين يمكن تلخيصهما فيما يلي:

أ -طريقة إحصاء الجريمة : تعني دراسة الجريمة دراسة كمية بتجميع بياناتها العددية وتصنيفها وتوضيح العلاقة بين حجمها والمتغيرات الفردية والاجتماعية والطبيعية وتحديد العلاقة بين الأحكام الصادرة ضد الجناة وبيانات الذين تم القبض عليهم وتصنيفهم بغرض الوصول إلى تحاليل وافتراضات مبنية على بيانات الفئة العمرية مثلا، ونلاحظ أن هذه الطريقة لا تقدم تفسيرا سلبيا للجريمة، إنما تقدم اتجاهاتها التي تربط بين مرتكبيها وعامل أو ظرف معين، كما أنها تعد مادة أولية للبحث الجنائي لوضع الفرضيات العلمية من خلال بحث علمي ودراسة ميدانية .

ب-طريقة إحصاء المجرمين: وتهتم بجمع البيانات عن مرتكبي الجرائم برصد بيانات ومعلومات كاملة عن سماتهم وخصائصهم وظروفهم وحالاتهم الاجتماعية لتحديد درجة الميل النفسي للجريمة مثلا وسط أي فئة من المجتمع؟ وفي أي الأعمار؟ وأي الجرائم هي ارتيادا لكل فئة؟ ولماذا؟ وبهذه الطريقة نستطيع أن تربط بين خط سير الظاهرة الإجرامية وبين ظاهرة اجتماعية أو طبيعية معينة في مكان محدد، ومن ثم دراسة تأثير هذه الظواهر والظروف على حجم الظاهرة الإجرامية ارتفاعا أو انخفاضا .

I.4-2 إحصاءات الجريمة في الجزائر : ان المؤسسات والمصالح القائمة بتنظيم الاحصائيات الجنائية تختلف من بلد لأخر والاحصائيات البوليسية في الجزائر هي أكثر تعقيدا، نظرا لوجود نوعين من قوات الشرطة تساهمان في انتاج الاحصائيات الجنائية الوطنية، فهناك الشرطة العادية تعمل أساسا في المناطق الحضرية للبلاد تحت وصاية وزارة الداخلية، وتنتج لوحدها الاحصائيات المتمثلة في مستوى الجرائم الحضرية، أما رجال الدرك فهم شرطة عسكرية تابعة لوزارة الدفاع الوطني)على غرار النموذج الفرنسي (وتتعامل أساس مع الجرائم الريفية في الجزائر، وخاصة في البلديات والقرى التي لا يوجد فيها رجال الشرطة العادية، بالإضافة الى ذلك فان جميع القضايا المعالجة من طرف قوات الشرطة ورجال الدرك ترسل الى المحاكم للفصل فيها وعليه، فهناك ثلاثة أنواع رئيسية للإحصاءات الجنائية في الجزائر:

- احصائيات الشرطة .
- احصائيات رجال الدرك.

ج-احصائيات المحاكم او الاحصائيات القضائية: وتشكل هذه الأنواع الثلاثة معا الاحصائيات الجنائية للبلاد ويمكن أن تكون على الأقل، مؤشرا للمستوى العام للجريمة وجنوح الأحداث في المجتمع الجزائري.

و تجدر الإشارة الى أنه في حوار جرى مع موظفي مصلحة التحليل و الإحصاء التابعة لمديرية الشرطة القضائية بالجزائر العاصمة أن طريقة الإحصاء تبدأ من خلال ارسال محافظات الشرطة للحصيلة السنوية للجريمة بمختلف أنواعها إلى مقرات أمن الدوائر التابعة لها، وتقوم هذه الأخيرة بإرسال هذه الحصيلة إلى مقرات الأمن الولائية والتي تقوم بدورها إلى إرسالها إلى مديرية الشرطة القضائية D.P.J الكائن مقرها بالجزائر العاصمة، حيث يتم تصنيف الجرائم حسب التصنيف

المعتمد عليه إلى جرائم مرتكبة ضد الأشخاص وجرائم مرتكبة ضد الممتلكات و جرائم ضد الأسرة و الآداب العامة و جرائم المالية و الاقتصادية و الجرائم الالكترونية و جرائم المخدرات .

أما عن الاحصائيات الخاصة بالولاية يتم ارسال الحصيلة السنوية من طرف مقرات أمن الدوائر التابعة لها إلى مديرية الشرطة القضائية في تلك الولاية.

و في حوار أخر مع السيد رئيس مكتب الجنوح و الاجرام لقسم الشرطة القضائية لقيادة الدرك الوطني بالشراقة الجزائر العاصمة أنه لا يوجد فرق في طريقة الإحصاء بين الشرطة و الدرك الوطني، ففي السابق كانت الشرطة تنشط في المناطق الحضرية حيث تقوم بعرض الجرائم) بمختلف أنواعها و أنماطها (في جداول موزعة على كل ولايات الوطن، بينما الدرك الذي كان ينشط أكثر في المناطق الريفية حيث يعرض الاحصاءات في جداول تضم الحصيلة السنوية للجرائم حسب الفصل و حسب القسم أيضا مع تحديد ما يسمى المناطق الإجرامية les zones criminogène أي بعض الولايات الأكثر تسجيلا للجرائم، أما خلال عام 2022 تمت اتفاقية بين الدرك الوطني والأمن الوطني أن الاثنين ينشطون في كلا المناطق سواء حضرية أو ريفية خاصة عندما تكون جسامة الجريمة كبيرة.

يمكن أن تواجه الباحثين في مجال الجريمة عدة عراقيل خاصة من ناحية الإجراءات القانونية التي تستغرق فترة يمكن أن تدوم عدة أسابيع وكذلك ممكن أن تكون المعطيات معطيات ناقصة أو تكون بيانات غير واردة أصلا أو غير مسموح بمنحها، في هذه الحالة لا يمكن أن تحتج على مؤسسات أمنية أي بمعنى أننا نتعامل مع هذه المؤسسات بما هو كائن وليس بما يجب أن يكون .

II -الطريقة والأدوات :

II -1 مصادر جمع البيانات : لقد اعتمدنا في دراستنا على الإحصاءات الرسمية والتي تتميز بالمصداقية والدقة مقارنة بمصادر أخرى وتمثلت هذه الإحصاءات في نوعين) إحصاءات مقدمة من طرف الأمن الوطني أو الشرطة واحصاءات مقدمة من طرف الدرك الوطني).

فمن خلال الدارسة الإحصائية حول الجريمة في الجزائر بشكل عام وفي الجزائر العاصمة بشكل خاص، وبعدما تمت الموافقة على طلبنا من طرف المديرية العامة للأمن الوطني وأيضا قيادة الدرك الوطني والتي دامت عدة أسابيع)لأننا قمنا بتقديم الطلب مرتين وهذا بسبب نقص في المعطيات اضطرينا أن نقدم طلبات أخرى(، تحصلنا على البيانات المتعلقة بمختلف أنواع الجرائم نذكر منها:

- أفادتنا خلية الاتصال لدى قيادة الدرك الوطني بالجزائر العاصمة -الشراقة - بمعطيات حول الإحصائيات الخاصة بالجرائم المرتكبة على مستوى ولاية الجزائر العاصمة خلال الفترة (2016-2022) حسب الفصل والقسم) نذكر منها جرائم ضد الأشخاص جرائم المخدرات وجرائم ضد الممتلكات وغير ذلك).

أما مصلحة الإحصاء والتحليل التابعة لمديرية الشرطة القضائية فقد أفادتنا بمعطيات حول الجرائم بشكل عام ومنها الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والممتلكات وأيضا جرائم المخدرات والجرائم المتعلقة بالآداب العامة والأسرة وأيضا الجرائم الاقتصادية والمالية وكذلك الجرائم الالكترونية في ولاية الجزائر العاصمة وهذا خلال الفترة .(2016-2022)

كما أفادتنا أيضا بعدد القضايا حسب الدوائر في الجزائر العاصمة وكذلك عدد المتورطين حسب الخصائص الديموغرافية السن الجنس والوضعية المهنية (خلال نفس الفترة السابقة)

2- IIالمنهج المستخدم في البحث: ارتبط تقدم البحث العلمي وتحصيل المعرفة العلمية بضرورة وجود منهج للبحث والتحصيل، فإن غاب المنهج خضع البحث للعشوائية وأضحت المعرفة غير علمية، يختار الباحثون المناهج المناسبة لأغراض البحث وطبيعة الموضوع المدروس وممكن أيضا الاستعانة بأكثر من منهج لتحقيق أفضل النتائج وأدقها وفي دراستنا هذه استخدمنا منهجين وجدناهما يتلاءمان مع موضوع الدراسة وهما :

أ-**المنهج الإحصائي** : يعتبر من أول الطرق التي لجأ إليها الباحثون في الظواهر الاجتماعية بصفة عامة وفي علم الإجرام بصفة خاصة، وهو يبين العلاقة بين ظاهرة الإجرام وبين الظواهر الاجتماعية التي تصاحب ازدياد أو نقصان الجرائم وعن طريقه يمكن بيان مدى ارتباط الجريمة بجميع العوامل الخارجية وظروف البيئة المختلفة والمنهج الإحصائي يتلخص في الاتي :

اولا جمع البيانات وذلك من خلال الاعتماد على عدة مصادر نذكر منها التعداد، المسوح، المعاينة وتجدر الإشارة هنا إلى أن البيانات التي يتم جمعها تكون في شكلها الخام وبالتالي يجب اللجوء إلى الخطوة الثانية وهي ترتيب البيانات.

ثانيا تنظيم البيانات وترتيبها يتم تنظيم البيانات في جداول حتى يسهل قراءتها.

ثالثا تمثيل البيانات، وذلك من خلال الرسومات والأشكال البيانية الخاصة بكل نوع من أنواع المتغيرات.

رابعا تحليل البيانات، وذلك من خلال استعمال المؤشرات الإحصائية كمقاييس النزعة المركزية)المتوسط الحسابي، الوسيط، المنوال (ومقاييس التشتت)الانحراف المتوسط، التباين، الانحراف المعياري(، والاختبارات الإحصائية بأنواعها حسب الحالة.

ب-**المنهج الوصفي** : وهو من المناهج التي تستخدم في العلوم الاجتماعية ويعتمد على الملاحظة بأنواعها بالإضافة إلى عمليات التصنيف والإحصاء مع بيان وتفسير تلك العمليات، ويعتبر المنهج الوصفي من أكثر المناهج ملائمة للواقع الاجتماعي .

III _ عرض و تحليل البيانات:

تطور ظاهرة الجريمة في الجزائر (الجزائر العاصمة): عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة ارتفاعا تدريجيا في حجم الجريمة، وقد تعددت أنماطها في المجتمع الجزائري، منها الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص مثل جرائم القتل والضرب والجرح العمدي والاعتداء، وكذا الجرائم ضد الممتلكات و أيضا المتعلقة بالأسرة والآداب العامة و أيضا الجرائم الاقتصادية و المالية و السيبرانية وغيرها من الجرائم ذات الصلة، والجدير بالذكر أن هذه الظاهرة تتفشى في كامل التراب الوطني على غرار ولاية الجزائر العاصمة سواء في المناطق الحضرية او شبه حضرية او الريفية، ولكن بدرجات متفاوتة حسب ما تشير إليه المعطيات الإحصائية الصادرة من المؤسسات الأمنية (شرطة، درك)، وعليه فإننا سنحاول من خلال عرض هذه البيانات أن نسلط الضوء على توزيع الجريمة في الجزائر العاصمة ومعرفة حجمها واتجاهاتها .

الجدول رقم :(1) تطور عدد القضايا المسجلة حسب نوع الجرائم المرتكبة في ولاية الجزائر العاصمة

السنوات / نوع الجرائم	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ضد الأشخاص	10692	9081	9902	8486	7700	9369	9192
ضد بالممتلكات	13940	12739	15344	14157	10608	14298	15217
جرائم المخدرات	11752	12190	17219	15972	18022	24487	41072
الجرائم الاقتصادية والمالية	162	217	1666	1858	1244	1981	1699
المساس بالأسرة والآداب العامة	418	348	354	390	298	312	298
الجرائم السيبيرانية	245	276	384	393	454	483	503
المساس بالشيء العمومي	2991	1994	1876	5842	6138	5656	7439
المجموع	40200	36845	46745	47098	44464	56586	75420

المصدر :المديرية العامة للأمن الوطني (مصلحة التحليل والإحصاء التابعة لمديرية الشرطة القضائية بالجزائر العاصمة)
الحصيلة السنوية للجريمة ومرتكبيها.2022-2016 .

من خلال قراءة معطيات الجدول رقم (1) والذي يمثل تطور عدد القضايا المسجلة حسب نمط الجرائم المرتكبة في ولاية الجزائر العاصمة 2022-2016 في المناطق الحضرية، نلاحظ أن حجم القضايا بصفة عامة في ارتفاع ملحوظ خلال الفترة 2016و 2022مع وجود انخفاض في عدد القضايا المسجلة سنة 2017 فقط، فخلال سنة 2016تم تسجيل 40200قضية لترتفع عدد القضايا الى 44464 سنة 2021قضية اما خلال السنة الفارطة 2022فقد بلغ عدد القضايا في ولاية الجزائر العاصمة 75420قضية.

و إذا نظرنا الى حجم القضايا حسب أنماط الجريمة نلاحظ أن هناك تذبذب في تسجيل في عدد القضايا خلال تلك الفترة 2022-2016تارة ترتفع و تارة تنخفض ما عدا قضايا المتعلقة بالمخدرات التي سجلت ارتفاعا منذ سنة 2016الى غاية سنة 2022و التي تحتل المرتبة الأولى ضمن الأنماط الأخرى و الأكثر انتشارا في ولاية الجزائر العاصمة، فعلى حسب المثال لو ننظر الى جرائم ضد الأشخاص و الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات نجد ان عدد القضايا الخاصة بكل نمط بلغ 10692و 13940على التوالي سنة 2016اما في سنة 2020 تم تسجيل 7700و 10608قضية فهذا الانخفاض راجع لجائحة كورونا التي ضربت معظم دول العالم ومن بينها الجزائر والتي كان لها تأثير كبير على مختلف الظواهر ومن بينها الظاهرة الاجرامية، حيث نظام الحجر الصحي و حظر التجوال كان لهما دورا بارزا في انخفاض عدد الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص وضد الممتلكات.

أما فيما يخص الجرائم الاقتصادية والمالية فارتفعت) من 162الى 1858قضية (والجرائم المتعلقة بالمساس بالشيء العمومي هي الأخرى سجلت ارتفاعا في عدد القضايا)من 2991الى 5842قضية (وهذا من سنة 2016 الى 2019ويمكن تفسير هذا الارتفاع بالرجوع الى الحراك الشعبي الذي بدأ مطلع 2019وما صاحبه من مشاكل سياسية فخلال هذه الفترة تم اعتقال الكثير من المتورطين من بينهم رجال أعمال ووزراء وأيضا شباب من مختلف الفئات العمرية .

اما عن الجرائم السيبرانية او الالكترونية بعدما كانت سجلت 245قضية سنة 2016فقد ارتفعت خلال الفترة 2020 و2021، حيث تم تسجيل ما يعادل940 قضية وهذا راجع لجائحة كورونا حيث مكوث الأشخاص من مختلف الشرائح و الفئات العمرية في البيوت جعلهم يلجؤون الى وسائل الاتصال كالهاتف و الحاسوب و اللوحات الرقمية و يقضون أوقات طويلة معها، خاصة وسائط التواصل الاجتماعي، مما جعلهم يرتكبون أخطاء و أفعال إجرامية ومن بين هذه الأفعال النصب و الاحتيال الابتزاز و الاستغلال الجنسي للأطفال و غيرها من الجرائم اللفظية بالإضافة الى الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة و سلطتها و قوانينها.

الجدول رقم :(2) تطور عدد القضايا المسجلة حسب فصل الجرائم المرتكبة في ولاية الجزائر العاصمة (2022_2016)

السنوات / فصل الجرائم	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التزوير، الاحتيال والرشوة	35	115	271	221	216	1871	2120
المخدرات، والمشروبات الكحولية	323	729	692	534	576	962	1033
ضد الأشخاص	1610	2902	3284	2906	3011	3825	3590
ضد الأمن العمومي وأمن الدولة	135	248	397	308	389	728	677
ضد البيئة	-	429	780	547	580	1655	1556
ضد الممتلكات	2553	3836	3933	3607	3275	4719	4666
ضد النظام العمومي وسلطة الدولة وقوانينها	209	4080	5463	-	9959	19938	21610
المجموع	4865	12339	14820	8123	18006	33698	35252

المصدر : قيادة الدرك الوطني ، خلية الإعلام والاتصال (الجرائم المرتكبة في ولاية الجزائر العاصمة (2022_2016)

من خلال قراءة الجدول رقم (2) والذي يمثل عدد القضايا المسجلة حسب فصل الجرائم المرتكبة في ولاية الجزائر العاصمة خلال الفترة (2016-2022)على مستوى المناطق الريفية نلاحظ أن هناك ارتفاعا في عدد القضايا بشكل عام، فنجد أنه في سنة 2018 بلغت عدد القضايا المسجلة 14820قضية وفي سنة 2020 بلغت 18006 لترتفع الى 35252 قضية سنة 2022، كما تبين المعطيات الواردة عن وجود اختلاف واضح في توزيع عدد القضايا الخاصة بكل فصل لكن أقل حجما مقارنة مع عدد القضايا المسجلة في المناطق الحضرية، فعلى حسب المثال نجد أن القضايا المتعلقة بفصل الجرائم المرتكبة ضد النظام العمومي و سلطة الدولة و قوانينها و التي تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد القضايا وهي الجرائم التي تمس أمن الدولة وكيانها بارتكاب الجنايات و المساس بسلامة وحدة الوطن و تهديده تشكل نسبة قدرها حوالي 37% في سنة 2018 و 55% سنة 2020 و ارتفعت نسبتها السنة الفارطة الى 61% و هذا من مجموع عدد القضايا المسجلة، فهذا راجع الى ما تحتويه ولاية الجزائر العاصمة من وزارات و أجهزة الدولة و مقرات شركات كبرى و سفارات مختلف دول العالم وغيرها من الأجهزة القضائية، فهذا كله يخلق مشاكل كبرى تتحول الى قضايا تنتهي في أروقة المحاكم .

أما في المرتبة الثانية تأتي جرائم ضد الممتلكات والتي تشكل نسبة 26,5% سنة 2018 و 18%سنة 2020، أما في سنة 2022 بلغت 13% وهذا من مجموع القضايا المسجلة في كل سنة، كما نلاحظ قفزة في حجم القضايا من 3275الى 4719قضية ما بين 2020 و 2021 يمكن أن نفسر هذا الارتفاع بالجائحة الصحية كوفيد 19و أيضا الازمات الاقتصادية الحاصلة)أزمة مختلف المواد الغذائية كالسميد و الزيت(وكذلك تفشي البطالة لدى الشباب حيث بلغت نسبة البطالة 13% في الجزائر سنة 2020 وهذا من خلال الديوان الوطني للإحصائيات ONS، ومن جهة أخرى ولاية الجزائر العاصمة التي تعتبر من الأكثر الولايات توفرا لفرص الشغل باعتبارها عاصمة البلد ومن أول الولايات التجارية فخلال تلك الفترة تم غلق العديد من المصانع والشركات في مختلف القطاعات والمئات من أصحاب المهن الحرة الذين أصبحوا بدون عمل، فهذه هي القيود التي فرضتها جائحة كورونا وأسباب سياسية أخرى وهذا الذي يتفق عليه المختصين في علم الاجرام أن هذا النوع من الجرائم يكثر في فترة الازمات الاقتصادية.

أما فيما يخص الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والتي تعتبر من أكثر الأنماط انتشارا حيث احتلت المرتبة ثالثة وتراوحت عدد القضايا المسجلة بين2500 و4000 قضية حيث تم تسجيل 3284قضية خلال سنة 2018لنسجل انخفاضا خلال الفترة (2019 -2020)حيث تم تسجيل 2906 و 3011 قضية على التوالي، لكن سرعان ما ارتفع حجم القضايا المسجلة في السنة الموالية (2021)الى 3825 قضية وهنا يمكن القول كون ولاية الجزائر العاصمة من أكبر المدن في الجزائر ونظرا أيضا لخصوصيتها بالإضافة الى الكثافة السكانية العالية حيث بلغ عدد سكانها 3.353.418مليون نسمة حسب ما ذكر في الموسوعة العربية السنة الفارطة، كما تتمركز مختلف المؤسسات الصناعية و التجارية والإدارية)سواء على المناطق الحضرية او الريفية(، و لهذا يمكن جذب السكان خاصة فئة الشباب بحثا على فرص العمل و بثقافات مختلفة و متنوعة من مختلف الولايات، ومن هنا يمكن أن تخلق مشاكل اجتماعية مما يؤدي الى تحولها الى أفعال إجرامية كما لهذه العوامل كلها أن تجذب فئة المنحرفين و مرتكبي الجريمة، فبالنسبة لهم و في نظرهم العاصمة مدينة كبيرة يفعلون ما يشاؤون دون رقابة لا من أهاليهم و لا من عناصر الأمن الوطني اما جرائم المتعلقة المخدرات والمشروبات الكحولية فنلاحظ تذبذب طفيف خلال الخمس سنوات الأخيرة فقد بلغت عدد القضايا الخاصة بها 692 قضية في سنة 2018اما في 2020 فقد بلغت 576قضية اما السنة الفارطة 2022 فقد تم تسجيل 1033 قضية أي بنسبة لا تفوق 3%من مجموع القضايا المسجلة نفس السنة .(2022) و عن قضايا جرائم التزوير و الرشوة و الاحتيال التي ارتفع عدد قضاياها بعشر أضعاف بين 2019 و 2022 فبعدما كان قد بلغت عدد القضايا 221 قضية فوصلت الى 2120قضية سنة 2022 وهذا الارتفاع الرهيب في هذا النوع من الجرائم راجع لعدة عوامل من أهمها تنامي القيم المادية على القيم المجتمعية و الثقافية و المصلحة العامة كما ان الاحتيال الالكتروني اصبح سهل الارتكاب وهذا بفعل التطور التكنولوجي و ما يسمى بالتجارة الالكترونية خاصة في ولاية الجزائر العاصمة، فأصبح الناس يفضلون كل ما هو سهل حتى في ابسط

الأمور) شراء مواد غذائية أو ملابس (كما أن جريمة الرشوة تعود الى انخفاض المستوى المعيشي لدى بعض الأشخاص و الموظفين لدى المؤسسات الحكومية و الضعف الإداري و انعدام الشفافية في معظم المؤسسات والذي يخلق مشاكل تنتهي بقضايا و أيضا حالة الدولة و ما تمر به من أزمات اقتصادية و سياسية بالإضافة الى نقص الوعي لدى البعض الذين يفضلون الكتمان بخصوص محاربة هذه الظواهر)كالرشوة و الابتزاز و غيرهما).

كما نلاحظ أيضا تذبذب على مستوى حجم القضايا المتعلقة بالجرائم البيئية، فعلى سبيل المثال تم تسجيل 780 قضية سنة 2018وفي سنة 2020تم تسجيل 580قضية سرعان ما ارتفع عدد القضايا الى 1655قضية خلال سنة 2021، وعليه يمكن القول أن هذا راجع الى حرائق الغابات التي حصلت في معظم الولايات ومن بينها ولاية الجزائر العاصمة .

الجدول رقم :(3)توزيع عدد القضايا المسجلة في الجزائر العاصمة حسب المقاطعات الإدارية (2016_2022)

المقاطعات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الدار البيضاء	5662	6574	7833	6288	6336	7093	8749
باب الوادي	3184	2937	3503	3837	3120	4317	9882
سيدي محمد	3416	3069	3659	3445	2721	6070	7857
الحراش	3209	2875	3370	3205	3217	4348	6190
بئر مراد رايس	3062	3155	3358	3084	3143	5086	5725
حسين داي	4426	4206	4701	4778	4099	5767	8127
المجموع	22959	22816	26424	24637	22636	32681	40959

المصدر :المديرية العامة للأمن الوطني (مصلحة التحليل والإحصاء التابعة لمديرية الشرطة القضائية بالجزائر العاصمة) الحصيلة السنوية للجريمة ومرتكبيها 2022_2016 .

من خلال قراءة معطيات الجدول رقم (3)الذي يمثل عدد القضايا المسجلة في الجزائر العاصمة حسب المقاطعات الإدارية خلال الفترة (2016-2022) نلاحظ أن أكثر المقاطعات تسجيلا للجريمة هم ستة مقاطعات من أصل ثلاثة عشر مقاطعة على مستوى ولاية الجزائر العاصمة)الدار البيضاء، باب الوادي، سيدي محمد، الحراش، بئر مراد رايس، حسين داي (كما نلاحظ أن حجم القضايا بشكل عام تراوح بين 22ألف و 25ألف قضية خلال الفترة (2016 - 2020)في حين تزايد عدد القضايا المسجلة ما بين 2021و 2022بنسبة حوالي % 33في سنة 2021وبنسبة تقدر حوالي % 45 ، فعلى حسب المثال تم تسجيل 22959قضية سنة 2016في حين تم تسجيل 32681 قضية سنة 2021و 40959 سنة 2022 و إذا نظرنا الى المقاطعات التي يكثر فيها النشاط الاجرامي نجد أن هناك عوامل مختلفة جعلتها تكون بيئة حاضنة للفعل الاجرامي من بينها الكثافة السكانية العالية، فعلى حسب المثال المقاطعة الادارية الدار البيضاء التي تعتبر الأكبر من حيث عدد السكان 403063 نسمة كونها تضم سبع بلديات)الدار البيضاء، باب الزوار، المحمدية، المرسى، برج الكيفان، عين طاية، برج البحري(، كما لا يخفى لنا أن هذه المقاطعة بها عدة بلديات مطلة على البحر أي جاذبة للسكان خاصة في فصل الصيف) كبرج الكيفان و عين طاية و المرسى و البعض الاخر ذات طابع تجاري)الدار البيضاء و بالضبط منطقة الحميز و أيضا بلدية باب الزوار كمنقطة الصومام و الدوزي (و كذلك الأحياء الشعبية والعريقة التي تكثر فيها جرائم المخدرات و الاعتداءات على الأشخاص و الممتلكات وهذا نظرا لخصوصية المنطقة و طبيعة السكنات و الوضع المعيشي هناك، فنجد بنايات قديمة و مكتظة كدائرة باب الواد و التي تضم اكبر البلديات شعبية و عراقة كباب الواد و القصبة و بولوغين، كما أن اختلاف الثقافات و تنوع العقليات يلعب دورا كبيرا في تفشي ظاهرة الجريمة خاصة في الاحياء السكنية الجديدة المرحلة، وهذا في اطار عمليات الترحيل العشوائية التي قامت بها الدولة في السنوات الأخيرة في ظل القضاء على السكنات الفوضوية، و أيضا الصيغ السكنية الجديدة حيث أصبحت هذه الأحياء تعتبر اوكارا

للجريمة، و هنا نتحدث عن مقاطعة الحراش و على حسب المثال منطقة الحراش)كوريفة(، بالإضافة الى سوء التنظيم و الأسواق الفوضوية)في العاصمة و باش جراح و الحراش و غيرها(، فأصبحت الجزائر العاصمة تشهد بصفة متزايدة ظاهرة التجارة الموازية او كما يقال عليها البيع غير القانوني وهذا كله يشجع على خلق مشاكل و صراعات تتحول الى أفعال إجرامية في نهاية المطاف، كذلك أزمة السكن والاحياء القصديرية و كثرة محطات النقل، فكل يساعد على تفاقم الجريمة وهذا بارز على مستوى كل من مقاطعة سيدي محمد) وسط العاصمة (ودائرة حسين داي) باش جراح (، ودائرة بئر مراد رايس)منطقة السحاولة وبئر خادم.

بالإضافة الى التفاوت الاجتماعي بين الأفراد الذي له تأثير في ارتكاب الجريمة، فهناك أشخاص يتمتعون بمستوي علمي ومالي مرتفع وآخرون يعيشون في الحضيض وهنا نذكر على حسب المثال بلدية حيدرة المعروفة بأحيائها الراقية والتي تعرف بشوارع الرفاهية

الشكل رقم :10تطور عدد القضايا المسجلة في الجزائر العاصمة (حسب إحصاءات الشرطة وإحصاءات الدرك الوطني)

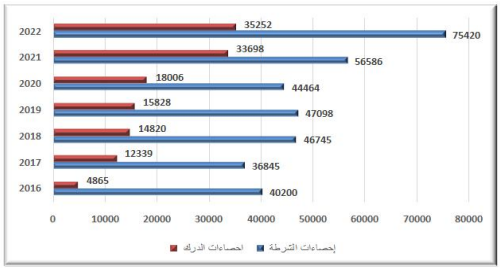

المصدر من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات مصلحة التحليل والإحصاء التابعة لمديرية الشرطة القضائية بالجزائر العاصمة وكذا معطيات خلية الاتصال لقيادة الدرك الوطني بالشراقة الجزائر العاصمة(2022_2016)

نلاحظ من خلال الشكل رقم 01والذي يوضح كل من احصاءات الشرطة والدرك الوطني لعدد القضايا المسجلة في ولاية الجزائر العاصمة وجود اختلاف واضح في توزيع عدد القضايا بين البيئتين الحضرية والريفية خلال الفترة المدروسة، حيث تشكل عدد القضايا الخاصة بإحصاءات الشرطة أي في المناطق الحضرية نسبة تقدر حوالي % 70مقارنة بما هو مسجل في الريف)إحصاءات الدرك الوطني (وهذا راجع لعدة عوامل من بينها :

-**التعددية الثقافية:** توجد تعددية ثقافية في المناطق الحضرية وعلى العكس في المناطق الريفية تكون الثقافة واحدة أو محدودة، ولذلك فإن الجرائم العنصرية ربما تحدث بشكل أكثر في المناطق الحضرية.

-**الخصوصية الاجتماعية:** يعيش الناس في المناطق الحضرية بصورة أكثر اختلاطاً وتنوعاً هذا ما يؤدي الى ضعف العلاقات و بالتالي اضعاف الضبط الاجتماعي التقليدي، فالرقابة لها دور في التقليل من حدوث بعض أنماط الجرائم لأنه في المناطق الحضرية يكون الفرد أقل وضوحا بين الناس واكثر عزلة، بينما يعيش الناس في المناطق الريفية في بيئات اجتماعية أكثر تقليدًا ولحتفاظاً بالعادات والتقاليد و يكون الفرد أكثر وضوحا للناس ومراقب وبالتالي نجد في معظم الأحيان يحلون نزاعاتهم فيما بينهم دون اللجوء الى العدالة ،وهنا نلمس ما يسمى الرقم الأسود وهو الرقم المجهول لعدد القضايا والجرائم التي لم يبلغ عنها .

-**انماط الجرائم:** قد تكون الجرائم في المناطق الحضرية على الاغلب هي الجرائم ضد الأشخاص و ضد الممتلكات) السطو والاعتداءات بمختلف أشكالها والسرقة والعصابات(، في حين أن الجرائم في المناطق الريفية قد تكون الصيد والتخريب والجرائم المرتبطة بالحياة الحيوانية والزراعية بالإضافة الى الجرائم المتعلقة بالعرض و الأصول كالخلافات على المال و الورث و جرائم الشرف.

-**الوصول إلى الخدمات:** تكون الخدمات في المدن أكثر توفرًا ومتاحة أكثر من المناطق الريفية، ولذلك فإن المناطق الريفية غالبًا ما تكون أقل حماية وأقل قوة ضد الجريمة.

الشكل رقم :02 تطور عدد مرتكبي الجريمة حسب الجنس في الجزائر العاصمة

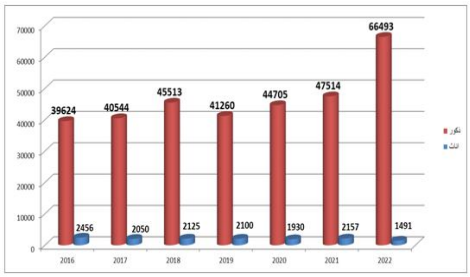

المصدر :المديرية العامة للأمن الوطني (مصلحة التحليل والإحصاء التابعة لمديرية الشرطة القضائية بالجزائر العاصمة)الحصيلة السنوية للجريمة ومرتكبيها2022-2016 .

يبين الشكل رقم 02 تطور عدد مرتكبي الجريمة حسب الجنس في الجزائر العاصمة حيث نلاحظ أن هناك ارتفاعا في عدد مرتكبي الجريمة خلال الفترة (2016-2022) فعلى حسب المثال بلغ عدد مرتكبي الجريمة 42080سنة 2016 اما سنة 2022فقد بلغ عددهم 67984الا أن هناك تباين في نسبة الذكور والاناث والتي بقيت تقريبا في مستوياتها الثابتة خلال الفترة المدروسة، فخلال سنة 2016نسبة الاناث شكلت حوالي 6%بينما شكلت نسبة الذكور حوالي 94% و هذا من مجموع مرتكبي الجرائم بينما في 2019 بلغت نسبة الاناث 5% و نسبة الذكور % 95اما خلال سنة (2022)فقد انخفضت نسبة الاناث الى 2% بينما ارتفعت نسبة الذكور الى 98%من مجموع مرتكبي الجريمة في الجزائر العاصمة، و عليه يمكننا القول أن الذكور هم الأكثر ارتكابا للأفعال الاجرامية مقارنة بالإناث، و يمكن تفسير هذا التباين وارتفاع نسبة الذكور على الاناث الى سببين فالأول من الناحية البيولوجية أي التكوين البدني و النفسي لكل من الرجل و المرأة فتكوين المرأة بدنيا أضعف من تكوين الرجل فهذا ما يجعلها لا تقدم على جرائم ضد الأشخاص)الاعتداء بالضرب او الجرح مثلا (، اما الثاني الظروف الاجتماعية التي يعيشها كل منهما فمرتكبي الجريمة من الرجال تجد أغلبهم يقول لك أن لديهم مسؤوليات و البعض الاخر مدمن مخدرات و الأخر يعيش وضع أسري مزري، لهذا تجدهم دائما خارج البيت بالإضافة الى البطالين عكس المرأة، فالدور الذي تلعبه في المجتمع وعدم خروجها إلى الحياة العامة هو الذي يقلل من فرص ارتكابها للجريمة .ومع ذلك نجد أن أغلب الجرائم المتعلقة بالنساء تتضمن الجرائم الجنسية او المساهمة في المتاجرة في المخدرات او القتل عن طريق السم بالإضافة الى التزوير.

الشكل رقم :03 تطور عدد مرتكبي الجريمة حسب العمر في الجزائر العاصمة 2022_2016

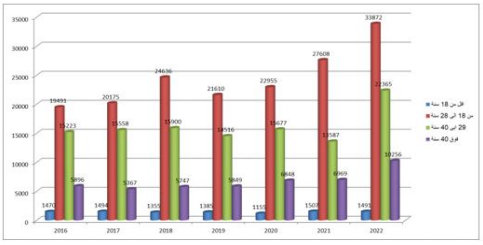

المصدر :المديرية العامة للأمن الوطني (مصلحة التحليل والإحصاء التابعة لمديرية الشرطة القضائية بالجزائر العاصمة) الحصيلة السنوية للجريمة ومرتكبيها 2016_ 2022

يبين الشكل رقم 03تطور عدد مرتكبي الجريمة حسب العمر في الجزائر العاصمة ونلاحظ ان الفئة العمرية الأكثر ارتكابا للجرائم خلال الفترة 2016-2022هي الفئة الذين تتراوح أعمارهم بين 18و 28سنة والتي تشكل نسبة حوالي 50%من مجموع مرتكبي الجرائم، بينما نجد أن اقل فئة ارتكابا للجرائم هم فئة الأقل من 18سنة بنسبة حوالي 3%في حين نجد أن الفئة العمرية 29الى 40سنة تحتل المرتبة الثانية بنسبة حوالي 33%اما الفئة العمرية فوق 40سنة في المرتبة الثالثة بنسبة حوالي .14%

ومما سبق نستخلص أنه توجد علاقة بين السن والاقدام على الأفعال الاجرامية أي أن السن يؤثر على السلوك الاجرامي وهذا التأثير تختلف درجته من مرحلة الى مرحلة أخرى خلال حياة الانسان، ولكن هذا لا يعني أن السن هو العامل الوحيد والدافع لارتكاب الجريمة بل ولا بد أن يتضافر مع هذا العامل عوامل بيولوجية ونفسية واجتماعية واقتصادية وأيضا ثقافية، وإذا نظرنا مثلا الى الفئة العمرية الأقل من 18سنة نجدها هي الأقل ارتكابا للجريمة فيمكن القول أن مرحلة المراهقة و هي من أصعب المراحل و التي يطرأ فيها على الحدث تغيرات فسيولوجية كما أن للبيئة الخارجية تأثير كبير عليه وهذا ما يدفعه الى السلوك الاجرامي ومن بين الجرائم)جرائم الاحداث (التي نجدها هي السرقة أو الاعتداء بالضرب و الجرح او بعض الجرائم الجنسية، إضافة الى ان نسبة كبيرة من منتسبي هذه الفئة يزاولون الدراسة، اما فيما يخص الفئة العمرية) من 18الى 28سنة (وهي الأكثر ارتكابا للجريمة لتوسطها مرحلة الشباب ولا يخفى أننا في زمن الماديات و في عصر التكنولوجيا، فالشباب يتأثرون بكل ما حولهم و يريدون أن يتحصلوا على المال بأي طريقة سهلة خاصة في الجزائر العاصمة و في المناطق الحضرية، لهذا تكثر الجرائم ضد الأشخاص مثل الضرب والجرح والضرب المفضي إلى الموت وجرائم القتل، كذلك جرائم القتل الخطأ بمختلف أشكاله .كما ترتفع نسبة الجرائم الجنسية إلى أعلى معدلاتها .بعدها تبدأ مرحلة النضج)من 29الى 40سنة (فالشاب يبدأ يفكر في كيفية تحقيق الاستقرار المهني والمالي وأيضا يبدأ يخطط لمشروع الزواج لتحقيق الاستقرار العائلي و هنا تبدأ تنخفض نسبة الجريمة مع استمرار ارتكاب نوعية معينة من الجرائم مثل جرائم النصب والسرقة والقتل الخطأ و المرتبط بحوادث الطرقات، ومع التقدم في العمر نجد أن نسبة الجرائم المرتبطة بهذه الفئة العمرية ينخفض وهذا راجع الى خصائصها وما يصاحبها من تغيرات كبداية الضعف البدني بشكل عام، فهنا تكثر الجرائم الاقتصادية والمالية وأيضا القذف والسب والتحرش الجنسي والاغتصاب(فوق الخمسين سنة)

الشكل رقم :04 تطور عدد مرتكبي الجرائم المسجلة حسب الوضعية المهنية في الجزائر العاصمة 2016-2022

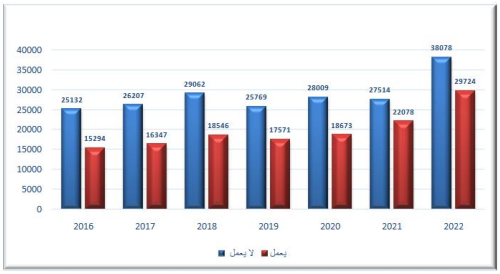

المصدر من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات مصلحة التحليل والإحصاء التابعة لمديرية الشرطة القضائية بالجزائر العاصمة

من خلال الشكل رقم 04 و الذي يوضح عدد مرتكبي الجريمة المسجلين حسب الوضعية المهنية في الجزائر العاصمة، نلاحظ ارتفاعا في عدد مرتكبي الجريمة خلال الفترة 2016-2022بشكل عام، وهذا بطبيعة الحال راجع لتزايد عدد القضايا كل سنة كما يتبين لنا أن عدد مرتكبي الجريمة الذين لا يعملون أكثر مقارنة بعدد مرتكبي الجريمة الذين يعملون فعلى حسب المثال نجد في 2016أن عدد مرتكبي الجريمة الذين لا يعملون 25132في المقابل نجد عدد مرتكبي الجريمة الذين يعملون بلغوا 15294اما خلال سنة 2022وصل عدد مرتكبي الجريمة الذين لا يعملون الى 38078 في حين وصل عدد مرتكبي الجريمة الذين يعملون الى 29724، و من هنا يحق لنا القول أن الوضعية المهنية من العوامل

المؤثرة في ارتكاب الجريمة فاذا كان الشخص يعاني من البطالة لفترات طويلة و لا يجد وظيفة، فقد يشعر بالإحباط و اليأس خاصة اذا كان من خريجي الجامعات و قد يتجه الى القيام بأفعال غير قانونية و غير مشروعة لتلبية احتياجاته المادية، وهؤلاء يمكن ان يجدوا انفسهم ضمن فئة المجرمين بين عشية و ضحاها وهذا سببه عدم وجود خيارات مستقبلية، و البعض الاخر يمكن أن تؤثر عليه بسلوك طريق الانحراف عن طريق الإدمان على المخدرات او الكحوليات وبعدها الى طريق الأنشطة الاجرامية وهذا خاصة في المناطق الحضرية .

الشكل رقم :05 توزيع عدد مرتكبي الجريمة حسب المهنة في الجزائر العاصمة 2016_2022

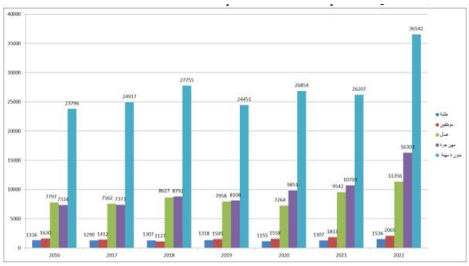

المصدر :المديرية العامة للأمن الوطني (مصلحة التحليل والإحصاء التابعة لمديرية الشرطة القضائية بالجزائر العاصمة) الحصيلة السنوية للجريمة ومرتكبيها 2016_2022 .

من خلال الشكل رقم 05 الذي يوضح توزيع عدد مرتكبي الجريمة حسب المهنة في الجزائر العاصمة نلاحظ أن اغلب مرتكبي الجريمة هم فئة البطالين حيث تشكل نسبتهم حوالي 57 % فهذا يعني أن أكثر من نصف مرتكبي الجريمة دون عمل خلال كل سنة، اما فئة المهن الحرة وفئة العمال)عامل بسيط يومي (في المرتبة الثانية بنسبة حوالي 19 % في حين نجد فئة الموظفين تحتل المرتبة الثالثة بنسبة حوالي 3% وفي الأخير فئة الطلبة الجامعيين التي تشكل نسبة حوالي 2% من مجموع عدد مرتكبي الجريمة .اذن النسب المقدمة لنا لوحدها تكفي وتسمح لنا بالقول إن للبطالة علاقة جد وثيقة مع الظاهرة الاجرامية سواء بالنسبة لمرتكبي الجريمة من العاصمة أو بالموقوفين في العاصمة لكن من ولايات أخرى (يمكننا القول إن بعضهم انتقلوا للعاصمة بحثا عن فرص عمل (وهذا ما يؤكد الشكل السابق رقم 3و أيضا يخص الطلبة سنجدهم لا يتجاوزون 25سنة) حسب سن التمدرس (فهذه الفئة بطبيعة الحال تجدها تحب ملذات الحياة من أكل ولباس وسهر، بالإضافة الى ضعف الوازع الديني لهذا تلجأ لتلبية حاجيتها عن طريق ما يسمى بالحرفة الجديدة أي التسول تحت طاولة الاستعطاف والاستغلال فاذ لم تنفع معه فيلجأ الى السرقة بمختلف أشكالها) على غرار ما يحدث في الأحياء الجامعية من جرائم بين أوساط الطلبة).

اما عن فئة الموظفين والعمال وأصحاب المهن الحرة سنجد أن الوظيفة لها علاقة بنمط الجريمة في الغالب وذلك يعود إلى طبيعة العمل والظروف المحيطة بالمهنة المختلفة ومن بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر على هذه العلاقة تشمل:

الفرص والإغراءات: قد تكون بعض المهن لها فرص أكبر للوصول إلى فرص مالية كبيرة أو قيمة، وهذا يمكن أن يشجع بعض الأفراد على ارتكاب جرائم مالية مثل الاحتيال أو الرشوة، على سبيل المثال بعض الوظائف في مجالات المال والأعمال والتجارة قد تكون أكثر عرضة لارتكاب جرائم الاحتيال المالي.

الوصول إلى الموارد والمعلومات: بعض المهن يمكن أن تمنح الأفراد وصولًا سهلاً إلى موارد مثل المعلومات الحساسة أو البيانات الشخصية .وهذا يزيد من احتمالية ارتكاب جرائم الاختراق الإلكتروني أو سرقة الهوية .قد تشمل هذه المهن وظائف في مجال تكنولوجيا المعلومات والتحليلات الاقتصادية والمصرفية.

التوتر وضغوط العمل: بعض المهن يترافق معها مستويات عالية من التوتر وضغوط العمل، وهذا يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب الجريمة ذات الطابع العنفي أو الجرائم المتعلقة بالتحرش أو العنف في مكان العمل، على سبيل المثال قد تكون المهن في مجالات الأمن والصحة العامة والتعليم عرضة لارتكاب جرائم العنف أو التحرش الجنسي، ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أنه لا يمكن تعميم هذه العلاقة على جميع الأفراد العاملين في نفس المهنة بل يمكن لعوامل أخرى التدخل في ارتكاب الجريمة.

IV- نتائج الدراسة ومناقشتها:- عند تحليل المعطيات)الإحصاءات الرسمية (الخاصة بالدراسة حول الجريمة في ولاية الجزائر العاصمة توصلنا إلى النتائج التالية :

• انماط الجرائم الأكثر انتشارا في الجزائر العاصمة هي جرائم القانون العام والمتمثلة في جرائم ضد الأشخاص ضد الممتلكات والجرائم المتعلقة بالأسرة والآداب العامة وأيضا جرائم المخدرات والجرائم الاقتصادية والمالية، من بينها الاحتيال بشتى أصنافه والتزوير بمختلف أشكاله والرشوة وأيضا جرائم المساس بالشيء العمومي والمتمثلة في جرائم ضد الأمن العمومي وأمن الدولة، جرائم ضد النظام العمومي وسلطة الدولة وقوانينها.

• ان حركة الإجرام في ولاية الجزائر العاصمة تتصف بالتذبذب العام نوعا ما، فمن حيث الكم فقد تبين أنها تقترب من بعضها في بعض الفترات وتختلف اختلافا كليا في فترات أخرى، كما أن هذا التذبذب قد مس الأنماط الإجرامية الأكثر انتشارا في ولاية الجزائر العاصمة من بينها الجرائم المتعلقة بالأشخاص والممتلكات وأيضا المخدرات والجرائم الاقتصادية والمالية بالإضافة الى جرائم المساس بالشيء العمومي.

• أكثر اشكال الجرائم ارتكابا ضمن نمط الجريمة ضد الأشخاص هي الاعتداءات والتهديدات فحسب إحصاءات الدرك الوطني خلال سنة (2022) بلغت الأفعال المجرمة 1996 فعل اجرامي و 673 فعل اجرامي بالنسبة للسب والقذف في حين نجد الجرائم المتعلقة بالآداب العامة و الاسرة تنقسم الى عدة أقسام من بينها الاستغلال الجنسي الذي بلغت عدد أفعاله الاجرامية 102 فعل اجرامي و الإهمال الأسري 256 فعل اجرامي، فيما بلغت عدد الأفعال الاجرامية الماسة بالحياة الخاصة 110حالة، بينما جريمة السرقة بمختلف أشكالها وأكثرها)السرقة باستعمال العنف او التهديد به، السرقة في المباني كالمحلات التجارية (وأكثر أشكال لجرائم ارتكابا ضمن نمط الجريمة ضد الممتلكات حيث بلغت عدد الأفعال المجرمة 3620 خلال نفس السنة اما الأفعال غير المشروعة المرتبطة بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها بلغت 956 فعل اجرامي، اما فيما يخص الجرائم الاقتصادية و المالية نجد مثلا الأفعال المخالفة للتدابير الضريبية أو التنظيمية التي بلغت 19050 فعل اجرامي، فيما بلغت عدد الأفعال الاجرامية المتعلقة بالنظام العام 1596 فعل اجرامي بالإضافة الى جرائم النصب والاحتيال، وعن الجرائم المرتكبة ضد البيئة نجد الأفعال المؤدية إلى تلوث أو تخريب البيئة و التي بلغت 487فعل اجرامي اما عن جرائم المرتكبة ضد الدولة و سلطتها و قوانينها سنجد الأفعال الماسة بمنظومة العدالة و التي بلغت 467 فعل اجرامي خلال سنة . 2022

• هناك أنماط من الجرائم نجدها متفشية في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية كالجرائم المتعلقة بالثروة الحيوانية والزراعية مثلا.

• أن الظاهرة الاجرامية تتأثر بالموقع الجغرافي وهذا يتضح من خلال أكثر المقاطعات تسجيلا للنشاط الإجرامي، فنجد أن أغلبية المناطق تطل على البحر) برج الكيفان، برج البحري، المرسى، عين طاية، باب الواد، بولوغين الجزائر الوسطى (التي تنتشر فيها الجرائم ضد الأشخاص والممتلكات، وتكثر هذه الجرائم خلال موسم الاصطياف أين يتم استقطاب أعداد هائلة من السكان على غرار سكان تلك المنطقة.

• إن الحديث عن التباين والاختلاف المسجل على مستوى النسب والأرقام في أنماط الجرائم المرتكبة في مختلف مناطق ولاية الجزائر العاصمة وهذا من خلال إحصاءات الدرك الوطني والشرطة يقودنا حتما إلى الحديث عن الاختلاف الموجود أيضا في العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة، ومن أبرز هذه العوامل)داخلية وخارجية (نذكر ما يلي :

• **الكثافة السكانية العالية** : حيث نجد أن الجزائر العاصمة تعد من أكبر المدن الجزائرية كثافة سكانية، ومن هنا نشير أيضا الى التباين الموجود بين اجرام المدينة واجرام الريف لأن المناطق الحضرية أكثر كثافة سكانية مقارنة بالمناطق الريفية.

• **الإدمان على المخدرات** : فجرائم العنف من بين أكثر الجرائم ارتكابا في ولاية الجزائر العاصمة وأغلبها يعود الى استهلاك المخدرات او ما يسمى بالمؤثرات العقلية وعلى العموم تكثر أكثر في المناطق الحضرية.

• **العوامل البيئية والتنشئة الأسرية:** وهذا يتضح من خلال التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، حيث نجد أن هناك فئة من السكان تعاني من الفقر والتهميش بدرجة كبيرة كالقاطنين في المناطق الريفية أو لا يمكن القول عنها حتى ريفية بل معزولة على كل متطلبات الحياة وهناك أسر حتى في المدن وخاصة الذين يقطنون في الأحياء الشعبية والتجمعات الصناعية والأحياء المهمشة و في الأقبية، فكل هذا مرتبط بشكل كبير ببعض الظروف المجتمعية الصعبة التي أضحت تعيشها شريحة من أفراد المجتمع)كل ما يتأثر به الفرد من البيئة المحيطة به على غرار التفكك الأسري و رفقاء السوء (وأيضا مع غلاء الأسعار و عدم القدرة الشرائية وعدم القدرة على دفع تكاليف التعليم او الصحة و السكن فكل هذا يدفعهم للحصول على المال بطرق غير مشروعة لتلبية حاجياتهم و بهذا حتما يجدون أنفسهم بين أسوار الجريمة .

• **البطالة:** وهي الظاهرة التي نهشت صفوف الشباب وخاصة خريجي الجامعات فعلاقة البطالة والجريمة معقدة ومتشابكة، فعلى الرغم من أنه ليس من الضروري أن تكون البطالة السبب الوحيد للجريمة، إلا أنها تعتبر عاملاً مهمًا يمكن أن يؤدي إلى زيادة مستويات الجريمة في المجتمعات بما فيها المجتمع الجزائري حيث نجد أن أكثر من نصفي مرتكبي الجريمة خلال سنة بطال، عندما يواجه الأفراد صعوبة في الحصول على فرص عمل مناسبة ومستدامة، قد يجدون أنفسهم في وضع اقتصادي صعب وقد يتجهون نحو الجريمة كسبيل لكسب المال أو تلبية احتياجاتهم الأساسية، لهذا يلجؤون الى ارتكاب مختلف الأنماط الاجرامية كالسرقة، الاحتيال، تجارة المخدرات... الخ يمكننا القول أن البطالة عدو الجريمة .

• **ضعف أداء مؤسسات الضبط الاجتماعي:** وهذا يتضح من خلال الجرائم التي أصبحت ترتكب في العلن وامام الملاء وحتى في النهار كجرائم الاعتداء على الأشخاص أو عصابات الأحياء والسرقة بل وأكثر من هذا القتل العلني خاصة في الاحياء الشعبية، بالإضافة الى الأفعال المخلة بالحياء فهنا يمكننا القول سوى أن مؤسسات الضبط الاجتماعي أصبحت عاجزة عن أداء دورها كما ينبغي وهذا ما يفسر ضعف الوازع الديني لدى معظم شباب اليوم.

• **أزمة القيم والأخلاق** : والتي نجد أن القيم الأخلاقية قد انهارت كليا خاصة في المناطق الحضرية بولاية الجزائر العاصمة بسبب بعض الجرائم المرتكبة التي نادرا ما نسمع بها ولا نراها على وسائل الاعلام عكس اليوم بل أصبحنا نسمع بها مرارا وعلى ألسنة مختلف الفئات والشرائح الموجودة في المجتمع، وأصبحت تعرض على الشاشة وحتى على مواقع التواصل الاجتماعي بل وكباحثين أصبحنا ندرسها، كجرائم التعدي على الأصول وزنا المحارم والاغتصاب بمختلف أشكاله وغيرها من جرائم الشرف.

• **سوء التسيير:** فالسياسة التي انتهجتها الدولة الجزائرية منذ السنوات للقضاء على الأحياء الفوضوية و السكنات الهشة وهذا كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أدى إلى مخاطر كثيرة من بينها تغير الهيكل السكاني للجزائر وتركيبته الديموغرافية فعمليات الترحيل المنظمة بشكل عشوائي مع عدم مراعاة التعددية الثقافية أدى إلى ظهور ما يسمى بالتكتلات السكانية داخل المدن الجديدة و هذا ما نجم عنه أفعال إجرامية مختلفة داخل هذه الأحياء)عصابات الأحياء(، خصوصا الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص التي تعد من أحد أنماط الجرائم الأكثر انتشارا في ولاية الجزائر العاصمة.

V-الخلاصة:

إن حركة الإجرام في الجزائر بشكل عام وفي ولاية الجزائر العاصمة بشكل خاص يسودها نوعا من الغموض والتعقيد، فبالرغم من أنها أخذت أبعادا خطيرة بوصولها الى أرقام ونسب قياسية، لكن الإحصاءات الرسمية)الشرطة والدرك الوطني (لا تعبر عن الواقع الحقيقي للظاهرة الاجرامية فلا شك لدينا في أجهزة الدولة، لكن هناك قضايا وجرائم مرتكبة لم تفصح عنها كجرائم الارهاب مثلا وهذا ممكن راجع لأسباب أمنية خاصة فهذا من جهة ومن جهة أخرى هناك قضايا لم يتم التبليغ عنها من طرف الأفراد وهذا راجع لأسباب متعددة) كالخوف من الدخول في أروقة المحاكم أو تحت التهديد أو حتى الخشية من العار (وهنا بالتحديد نتحدث عن الرقم الأسود في الإحصاء الجنائي وهو الرقم المجهول .

فبالرغم من أن ارتكاب الجريمة في ولاية الجزائر العاصمة يعود الى أسباب وعوامل ديموغرافية واجتماعية واقتصادية وحتى ثقافية الى أنه يمكننا القول أن هناك صعوبة في وضع سياسة واضحة للحد من تفشي الجريمة وأليات للتقليص منها ومحاربتها بالرغم من جهود مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية خاصة في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، وهذا نظرا للكثافة السكانية المرتفعة والى التنوع في التركيبة البشرية لها، ولمسنا كل هذا من خلال الأرقام القياسية والنسب في عدد القضايا والتذبذب في حجم الجريمة خلال السنوات الأخيرة.

في الأخير نقول ان الإحصاء في مجال الجريمة له دور كبير في مواجهتها من خلال تسليط الأضواء على الظاهرة الإجرامية وما تتصف به، والوصول إلى حجم هذه الظاهرة وأبعادها، والعوامل المؤثرة بها، وتحديد العلاقة بين الجرائم والمجرمين، وعلاقة الجريمة بالعوامل الاجتماعية و الديموغرافية والاقتصادية والثقافية، وبالتغيرات التي تطرأ على هذه العوامل، ومدى تأثيرها على ظاهرة الإجرام، وقدرتها على الحد من إجرام المجرمين من جهة، أو دفعهم إلى ذلك من جهة أخرى .ولا شك أن ذلك سيمهد السبل أمام إعطاء الحلول المناسبة للحد من تفشي الجريمة في المجتمع الجزائري.

-الإحالات والمراجع:

1. المادة**.264**من قانون العقوبات الجزائري الباب الثاني، القانون رقم **23 06-** المؤرخ في **20** ديسمبر ،**.2006**

2. ابن منظور**) .**دون تاريخ **.(**لسان العرب**)** المجلد**) .(1** دون طبعة، **(**بيروت، لبنان **:**دار صادر، ص **.292**

3. بن عبد الله لطفي **.(1999) .**لجريمة والعقوبة في قانون العقوبات الجزائري **.**الجزائر **:**دار هومة، ص **88**

4. سعدون محمد عبد المحسن **.(2010) .**الاحصاء الجنائي ودوره في رصد ومكافحة الجريمة **.**مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، المجلد **1** العدد**(13)** ، ص**.**ص**.323-289**

5. غانم عبد الغني عبد الله **.(1994) .**علم الاجتماع الجنائي الاسلامي_ الجريمة والمجرم من المنظور الاسلامي" _نحو نظرية اسلامية عامة للجريمة**)** "الإصدار دون طبعة **.(**الاسكندرية **:**المكتب الجامعي الحديث، ص**. 39**

6. محمد عباس منال **.(2011) .**الانحراف والجريمة في عالم متغير **.**الاسكندرية **:**دار المعرفة الجامعية، ص**.**ص**.72-73**

7. مانع علي **.(1990) .**الاحصائيات الجنائية ودورها في البحث الإجرامي في الجزائر **.**مطبوعات الجامعة **.**الجزائر **.**ص **.230**

8. زيكيو مصطفى **.(2015) .**توزيع الجريمة في الجزائر **.**مجلة الحوار الثقافي المجلد**4** العدد**(1)**، ص**.**ص**.168-163**

9. المديرية العامة لألمن الوطني، مصلحة التحليل والإحصاء التابعة لمديرية الشرطة القضائية **.(2022) .**الحصيلة السنوية للجريمة ومرتكبيها في الجزائر العاصمة**(2022-2016)**، الجزائر**.**

10. قيادة الدرك الوطني خلية والاتصال **.(2022)** الحصيلة السنوية للجريمة ومرتكبيها في ولاية الجزائر العاصمة**-2016) (2022**، الجزائر**.**

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب:APA

سالم عماري ، محمد صالي ، (2024) **الجريمة ومرتكبيها في الجزائر العاصمة -دراسة في الاتجاهات الإحصائية** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 16(03)/2024، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (ص.ص 1- 16).